العلوم الاقتصادية
العدد الحادي وثمانون/ المجلد ..الثاني والعشرون../..حزيران.. 2026

دراسة وتحليل أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة(2000–2025)

أ. م. د. سكنه جهيه فرج
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد/قسم نظم المعلومات الإدارية

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000–2025)، وهي مرحلة اتسمت بتسارع سياسات التنويع الاقتصادي، وتوسع القطاعات غير النفطية، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويهدف البحث الى إجراء دراسة قياسية تسعى إلى تحليل أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الاقتصاد الإماراتي خلال مدة الدراسة، عن طريق توظيف الأساليب القياسية والاقتصادية الحديثة لقياس طبيعة العلاقة بين مكونات التجارة الخارجية والأداء الاقتصادي، بما يسهم في تقديم صورة تحليلية أكثر دقة حول أثر التجارة الخارجية في دعم مسار التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى مؤشرات التركّز السلعي، ونسب مساهمة المجموعات السلعية الرئيسة في الصادرات والواردات، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإماراتي شهد تحسنًا ملموسًا في تنويع الصادرات غير النفطية، مع استمرار أهمية قطاع الطاقة، مقابل تنوع مرتفع في الاستيرادات يعكس طبيعة الاقتصاد المفتوح.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الهيكل السلعي، التنويع الاقتصادي، قطاع الطاقة.

Study analysis of the impact commodity structure of the foregin trade of the Unted Arab Emirates for the period (2000-2025)

Dr. Sakina Jahya Faraj

University of Basra / College of Administration and Economics / Department of Management Information Systems

Abstract :

This research aims to study and analyze the impact of the commodity structure of the UAE's foreign trade during the period 2000–2025, a period characterized by accelerated economic diversification policies, expansion of non-oil sectors, and increased integration into the global economy. The research employs an econometric approach to analyze the impact of the commodity structure of foreign trade on the UAE economy during this period. It utilizes modern econometric and economic methods to measure the relationship between the components of foreign trade and economic performance, thereby contributing to a more accurate analytical picture of the role of foreign trade in supporting the economic development of the UAE.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, relying on commodity concentration indicators and the contribution ratios of major commodity groups to exports and imports. The study concludes that the UAE economy witnessed a tangible improvement in the diversification of non-oil exports, while the energy sector remained crucial. This was contrasted by a high degree of import diversification, reflecting the nature of the open economy.

Keywords: Foreign trade, trade balance, commodity structure, economic diversification, energy sector.

مقدمة :

تعد التجارة الخارجية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في تعزيز قدراتها الاقتصادية وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ تسهم في توسيع الأسواق، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، ومن بين المؤشرات المهمة التي تعكس طبيعة أداء التجارة الخارجية لأي دولة هو الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، الذي يوضح طبيعة السلع المصدّرة والمستوردة ومدى تنوعها، فضاً عن درجة اعتماد الاقتصاد على قطاع أو سلعة معينة، وقد شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات كبيرة نتيجة التغيرات في أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، إلى جانب التطورات التكنولوجية وتسارع العولمة الاقتصادية، وفي هذا السياق برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كواحدة من الاقتصادات النشطة في مجال التجارة الدولية، إذ تبنت سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة أسهمت في تعزيز مكانتها كمركز تجاري إقليمي ودولي.

وعلى الرغم من الدور التاريخي للقطاع النفطي في دعم الاقتصاد الإماراتي، إلا أن الدولة اتجهت خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسات واضحة تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، وقد ظهرت خلال المدة (2000–2025) تحولات ملحوظة في بنية التجارة الخارجية لدولة الإمارات نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها التطور في القطاعات الصناعية والخدمية، والتوسع في الأنشطة التجارية واللوجستية، فضاً عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث** : ومن هنا تنطلق مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: وهي ما طبيعة أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000–2025) أولاً. وثانياً إلى أي مدى أسهمت التحولات في بنية التجارة الخارجية في تعزيز التنوع الاقتصادي. ؟

2. **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000–2025) باستخدام الأساليب القياسية، وذلك عن طريق تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1- تحليل تطور الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات في دولة الإمارات خلال مدة الدراسة، والتعرف على درجة التنوع في مكونات التجارة الخارجية ومدى اعتمادها على السلع النفطية وغير النفطية.
2- قياس أثر التغير في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام الأساليب القياسية لتقدير طبيعة العلاقة بين الهيكل السلعي للتجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات.

3. أهميـــة البحـــث : تتجلـى أهميـــة هـــذا البحـــث فـي مجموعـــة مـــن الجوانـــب العلميـــة والاقتصـــادية، مـــن أبرزهـــا تســـليط الضـــوء علـــى طبيعـــة الهيكـــل الســـلعي للتجـــارة الخارجيـــة لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة وتحليـــل تطـــوره خـــلال مـــدة زمنيـــة حديثـــة نســـبياً، وبيـــان ألاثـــر الـــذي يمكـــن أن يؤديـــه تنـــوع الصادرات والاستيرادات في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو.

4. فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

إن التغير في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2010–2025) كان له أثر معنوي في الأداء الاقتصادي للدولة، نتيجة التحول التدريجي نحو تنويع الصادرات وتعزيز دور القطاعات غير النفطية في التجارة الدولية، ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية، منها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنوع الهيكل السلعي للصادرات والنمو الاقتصادي، وإن زيادة مساهمة السلع غير النفطية في التجارة الخارجية أسهمت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية.
- إن التحول في بنية التجارة الخارجية يعكس نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تبنتها دولة الإمارات.

5. هيكلية البحث : قسم تناول البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول أهمية التجارة الخارجية ،فيما تطرق المبحث الثاني الى تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ، أما المبحث الثالث فقد اختص بقياس أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية على الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة(2000-2025) ، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

6.الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبد الراضي وآخرون ،2023) بعنوان التحليل الاقتصادي لهيكل وكفاءة التجارة الخارجية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتناولت هذه الدراسة تحليل هيكل التجارة الخارجية لدول الخليج، مع التركيز على توزيع الصادرات بين النفطية وغير النفطية، وتوصلت إلى أن اقتصادات الخليج العربي ومنها الإمارات شهدت تحولات تدريجية نحو تنويع الصادرات، إذ ارتفعت مساهمة السلع غير النفطية وإعادة التصدير في هيكل التجارة الخارجية، مما عزز الاستقرار الاقتصادي وخفف من الاعتماد على النفط، وتدعم هذه الدراسة فرضية التحول الهيكلي في الاقتصاد الإماراتي.

2- دراسة (عبد الراضي وآخرون، 2020)، بعنوان دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية وكفاءتها مع دول حوض النيل، وتناولت تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية – حالة مصر)، بحثت هذه الدراسة في توزيع الصادرات والواردات بحسب القطاعات، وأظهرت أن ضعف التنويع يؤدي إلى تقلبات في الميزان التجاري، بينما يسهم التنوع السلعي في تحسين الأداء التجاري والاستقرار الاقتصادي، وتستخدم كمرجع منهجي لتطبيق التحليل على الإمارات.

3- دراسة (سليمان، 2018)، دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع القارة الإفريقية، حللت تطور التجارة السلعية خلال المدة (2000–2020)، وأظهرت أن التغير في الهيكل السلعي يرتبط بعوامل مثل الانفتاح التجاري والتكامل الإقليمي، كما بينت أن السلع الصناعية والوسيطة أخذت حيزاً متزايداً مقارنة بالسلع الأولية، وتوضح أثر السياسات التجارية في تغيير الهيكل السلعي.

4- دراسة (سلمان،2019)، بعنوان تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة إلامارات تناولت هذه الدراسة تطور الاقتصاد إلاماراتي نحو التنوع، وأكدت أن الدولة نجحت في تقليل الاعتماد على النفط عن طريق دعم قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي تحسن في بنية الصادرات غير النفطية، تطور أثر الابتكار في دعم التجارة وارتباط الهيكل السلعي بسياسات التنويع الاقتصادي وتعطي خلفية تفسيرية لتغير الهيكل السلعي.

5- دراسة (الكواز وداوود، 2013)، بعنوان تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدولة إلامارات للمدة (1990–2009)، وبينت الدراسة إلى أن الإمارات أصبحت ضمن أكبر الدول المصدرة عالمياً، مع نمو ملحوظ في التجارة غير النفطية وإعادة التصدير، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في الهيكل السلعي خلال السنوات الأخيرة، وتدعم التحليل القياسي للفترة (2000–2025).

6- دراسة (الربيعي وعباس، 2023)، بعنوان تحليل التركيب السلعي لصادرات العراق باستخدام منهجية فضاء المنتجات، وأظهرت أن تنوع السلع المستوردة يعكس طبيعة الاقتصاد، إذ تمثل السلع الصناعية والتكنولوجية نسبة كبيرة من الواردات، وبخاصةً من الإمارات، مما يعكس أثرها كمركز لإعادة التصدير، وتبرز إثر إلإمارات في التجارة الإقليمية.

وتشير الدراسات السابقة إلى أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يمثل أحد أهم المؤشرات على درجة تطور الاقتصاد وقدرته على التنويع، وقد أجمعت معظم الدراسات على أن الاقتصادات المعتمدة على سلعة واحدة – كالنفط – تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، في حين أن تنويع القاعدة السلعية يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الميزان التجاري.

كما أوضحت الأدبيات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من النماذج الناجحة نسبياً في التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، إذ ارتفعت مساهمة السلع غير النفطية وإعادة التصدير مدفوعة بسياسات الانفتاح التجاري وتطوير البنية التحتية، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى تحليل قياسي دقيق لقياس أثر هذا التحول على الأداء التجاري خلال المدة (2000–2025)، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً : أهمية التجارة الخارجية

تكتسب التجارة الخارجية أهمية بالغة في معظم اقتصادات دول العالم لتأثيرها الكبير على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لما توفره من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وقد اختلفت أهمية التجارة الخارجية بين مختلف الاقتصادات، وذلك تبعاً لتوافر الموارد الثلاث الطبيعية (الأرض، الماء، المناخ) والبشرية (حجم السكان، نوعيته، مهارته) والاقتصادية (حجم رأس المال)، لذلك فإن أي ضعف في أحد هذه الموارد الثلاث سوف يشجع على إقامة التجارة الخارجية ،وبحسب ما تقتضيه الضرورة لسد النقص الذي تعاني منه هذه الاقتصادات وتصدير الفائض منها.

وقد تعاظمت أهمية التجارة الخارجية نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية السريعة مثل قيام منظمة التجارة العالمية . O T. W والتكتلات الاقتصادية وآلية التجارة الحرة، مما شجع في الدول النامية على الاهتمام بهذا القطاع نتيجة لتلك المتغيرات، فضلاً عن الاختلال في حجم الموارد الثلاث(**International Monetary Fund (IMF,2024,56**).

لذلك ازداد اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتجارة الخارجية شأنها في ذلك شأن بقية الاقتصادات الدول النامية الأخرى ليس للأسباب الآنفة الذكر فقط ،بل إلى الارتفاع المتسارع في مستويات صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي اللذين يمثلان المورد الرئيس لإيراداتها الحكومية ، وبالتالي للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة عن طريق عوائد هذه الصادرات لاستيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية الضرورية للتنمية الاقتصادية(**محمد،2024، 213**) ، وقد انعكس ذلك من خلال بيانات الجدول (1) التي تبين ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع مؤشر الانكشاف التجاري 55 % عام 2000 إلى 77 % عام 2025 وهذا يعني إن العالم الخارجي يستأثر بأكثر من ثلاث أرباع الناتج المحلي الإجمالي، وهناك آثار سلبية لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تعرض اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقلبات الأسعار الخارجية من جهة واستيراد التضخم السعري من الدول المتقدمة من جهةٍ أخرى (**سلمان،2000، 105**).

ومن ملاحظة بيانات الجدول (1) يتبين أن حجم التجارة الخارجية قد نمت بوتيرة متوازية تقريبا، إذ حققت معدلات نمو تصل إلى 99.4 % للصادرات و 99.7 % بوتيرة متوازية تقريبا للاستيرادات ، وما هذا الفارق بينها إلا نتيجة ارتفاع صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، وبخاصةً في عام 2025 إذ ارتفع من 44287 مليون دولار عام 2024 إلى 4775 مليون دولار عام 2025 ، أما الغاز الطبيعي المسوق فقد ارتفع من 26200 مليون متر مكعب/ سنة عام 2024 إلى 31050 مليون متر مكعب / سنة عام 2025 (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2025، 322**).

ومن الملاحظ كذلك إن هنالك تذبذب كبير في نسبة إسهام الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2000-2025)، إذ انخفضت وذلك نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 42.8 % عام 2000 إلى 30 % عام 2015 ، هذا يدل على التأثير الكبير للصناعة الاستخراجية على الصادرات والواردات على حد سواء، لأن هذه الصناعة تمثل المصدر الأساس لتمويل الواردات من جهة ، ودعم الصناعة التحويلية الموجة للتصدير من جهة ثانية (**اغا،2014، 45**) ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 7.9 % عام 2000 إلى 14.1 % عام 2015 إلا إنه لم يلاحظ أي تأثير على الصادرات، وهذا يدل على إن لا يوجد تصنيع موجهة نحو التصدير ، أما المدة(2016-2025) فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي من 12.9 %

عام 2016الى 6.3 % عام 2025 مع تذبذب نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية ، مما عكس تذبذب نسبة صادرات واستيرادات دولة الإمارات العربية من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يدل على إن الصناعة الاستخراجية لها التأثير المباشر على كل من الصادرات والاستيرادات .

ثانيًا: تطور الصادرات السلعية

1. الصادرات النفطية: ظل النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما يشكلان نسبة مهمة من إجمالي الصادرات، وبخاصة من إمارة أبوظبي بوصفها المركز الرئيس لإنتاج النفط ،إلا أن نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات انخفضت تدريجيًا مقارنة بالعقود السابقة، إذ تراوحت مساهمته بين 30%–45% في معظم سنوات مدة الدراسة، مع تراجع ملحوظ خلال فترات انخفاض الأسعار. وتأثرت الصادرات النفطية بسياسات الإنتاج ضمن إطار OPEC، مما انعكس على الكميات والقيم المصدّرة.

2. **الصادرات غير النفطية** :شهدت الصادرات غير النفطية نموًا واضحًا، ويمكن تقسيمها إلى الذهب والمعادن الثمينة، الألمنيوم، البتروكيميائيات، المنتجات البلاستيكية، الآلات والمعدات الكهربائية، إعادة التصدير، وقد أدت إمارة دبي دورًا محوريًا في تنمية قطاع إعادة التصدير، وبخاصة عبر المناطق الحرة والموانئ المتطورة **(سالم،2016، 384).**

3. مساهمة الذهب والمعادن الثمينة : برز الذهب كأحد أهم بنود الصادرات غير النفطية خلال العقد الأخير، مما أسهم في رفع درجة التنوع النسبي للصادرات وتقليل حساسية الميزان التجاري لتقلبات أسعار النفط**(محمد،2024، 213).**

ثانيًا: تطور الاستيرادات السلعية :اتسمت الاستيرادات بالتنوع الكبير، وشملت الآلات والمعدات الثقيلة، معدات النقل، الأجهزة الإلكترونية، السلع الغذائية، المنتجات الاستهلاكية، المواد الأولية للصناعات، ويعكس هذا التنوع طبيعة الاقتصاد المنفتح، والاعتماد على الخارج في السلع الرأسمالية، ارتفاع مستوى الدخل والاستهلاك، وقد شهدت الاستيرادات انخفاضًا مؤقتًا خلال عام 2020 بسبب جائحة كورونا، لكنها عادت للارتفاع مع تعافي النشاط الاقتصادي.

الجدول(1) حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد الإماراتي للمدة(2000-2025) مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات				إجمالي الصادرات		نسبة الصادرات إلى التجارة الخارجية	سعر الصرف الرسمي	الاستيرادات		التجارة الخارجية	
	النفطية	النسبة	غير النفطية	النسبة%	قيمة	نسبة %			قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة
2000	30465	98,8	231	0,7	30696	100	59	1467	20892	41	51588	100
2001	39433	97,3	297	0,6	39730	100	66	1255	20892	34	59862	100
2002	39543	97,4	298	0,7	39876	100	67	1277	20976	34	59654	100

100	59789	35	20987	1278	67	100	40123	0,6	299	97,5	39462	2003
100	59832	35	21543	1292	68	100	40987	0,7	297	97,6	3954	2004
100	60543	35	21872	1287	69	100	41876	0,6	299	97,3	39572	2005
100	60487	38	21456	1298	70	100	42654	0,7	299	97,7	39876	2006
100	60987	37	21765	1187	71	100	42367	0,6	298	97,8	39652	2007
100	60982	37	22564	1153	71	100	43765	0,7	289	97,9	39876	2008
100	61345	35	22654	1232	73	100	44786	0,6	298	97,5	40123	2009
100	62985	34	22987	1187	67	100	44987	0,7	299	97,7	40765	2010
100	71754	37	23765	1234	63	100	47980	0,6	505	97,8	45324	2011
100	92849	38	35496	1193	62	100	57353	0,7	510	98,1	56843	2012
100	80585	47,6	38437	1170	52,4	100	42148	0,6	296	97,3	41852	2013
100	95892	45,8	43915	1170	54,2	100	51977	0,7	388	97,3	51589	2014
100	131408	36	47803	1170	64	100	83605	0,7	599	97,3	854321	2015
100	151044	37	56234	1166	63	100	94810	0,7	707	97,3	987654	2016
100	148871	39	58796	1166	61	100	90075	0,7	673	97,3	765435	2017
100	138110	38,5	53177	1166	61,5	100	84933	0,7	630	97,3	987654	2018
100	88582	44	39045	1187	56	100	49737	0,1	326	99	49211	2019
100	78270	43,7	34280	1190	56,2	100	43990	0,7	306	99,3	43684	2020
100	98566	39	38766	1190	61	100	59800	0,1	70	99,9	59730	2021
100	130055	35	45736	1190	65	100	84319	0,1	101	99,9	865432	2022
100	138338	42	58138	1190	58	100	80200	0,2	173	99,8	900654	2023
100	92574	52	48150	1190	48	100	44424	0,3	137	99,4	44287	2024
100	109758	37	40736	1450	63	100	69022	0,3	219	99,7	68803	2025

المصدر: الإسكوا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (21)، الأمم المتحدة، نيويورك، ،للمدة (2000- 2025)،ص 12.

ثالثًا: الميزان التجاري : اتسم الميزان التجاري خلال المدة (2000–2025) بما يلي، تحقيق فوائض تجارية في معظم السنوات ، وتراجع الفائض خلال فترات انخفاض أسعار النفط ، وتحسن ملحوظ بعد 2023 نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الصادرات غير النفطية، وقد ساعد هذا على تنويع القاعدة التصديرية وعلى تقليل التقلبات الحادة مقارنة بالعقود السابقة.

رابعًا: تحليل درجة التركّز السلعي :باستخدام مؤشرات التركّز مثل مؤشر هيرفندال–هيرشمان*[1] (HHI)، ويعد الأكثر شيوعاً ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولأبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، ويمكن ملاحظة(**فتيحة وأمينة، 438،2023**)

•انخفاض تدريجي في درجة تركّز الصادرات مقارنة بالفترة قبل 2000.

•بقاء درجة التركّز في مستوى متوسط بسبب استمرار أهمية النفط والذهب.

•انخفاض كبير في تركّز الاستيرادات نتيجة تنوعها، ويدل ذلك على انتقال الاقتصاد من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى مرحلة تنويع نسبي متعدد المصادر.

خامسًا: العوامل المؤثرة في الهيكل السلعي: من أهم العوامل المؤثرة في الهيكل السلعي هي(طاهر،2019، 81):-

1. استراتيجية التنويع الاقتصادي.
2. تطوير المناطق الحرة.
3. توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة.
4. العضوية الفاعلة في World Trade Organization.
5. تطور البنية التحتية اللوجستية.
6. التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثالث: تحليل تطور الهيكل السلعي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2025)

يُعدّ هيكل السلع في التجارة الخارجية مؤشراً على مدى التطورات الحاصلة في هيكل الإنتاج لأي اقتصاد من جهة، وموقع هذا الاقتصاد ضمن نظام تقسيم العمل الدولي السائد حالياً من جهة أخرى، وهذا يعني أن هيكل السلع يكشف عن موقع الدول بالنسبة للتصنيف الدولي للإنتاج، من حيث نوع الاقتصاد القائم - سواء كان اقتصاداً استهلاكياً أو اقتصاداً إنتاجياً، فكلما زاد تنوع تركيبة السلع دلّ ذلك على اقتصاد إنتاجي، وكلما زاد عدم توازن هذه التركيبة دلّ ذلك على اقتصاد استهلاكي. (الفهداوي،2008،71)

أولاً: تحليل تطور الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لدولة الإمارات العربية

يظهر من خلال الجدول (2) انخفاض تدريجي لحصة النفط ضمن الصادرات الإجمالية لصالح السلع غير النفطية مثل الذهب والمعادن واستيراد وإعادة تصدير السلع المرتفعة القيمة .

[1] هيرفندال–هيرشمان يعدّ هذا المقياس الاقتصادي هامًا لتحديد درجة تركيز السوق والمنافسة في قطاع صناعي معين، ويُحسب بتربيع الحصة السوقية (كنسبة مئوية) لكل شركة وجمعها، وتتراوح قيمته من الصفر تقريبًا (منافسة كاملة) إلى 10,000 (احتكار)، ويُستخدم لتقييم عمليات اندماج الشركات، إذ تشير القيمة الأعلى إلى انخفاض مستوى المنافسة.

الجدول(2) تطور الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات% لسنوات مختارة

السنة	حصة الصادرات النفطية
2000	70
2005	68
2010	65
2015	60
2020	58
2025	55

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز إلاحصاء في دولة الامارات العربية المتحدة، مسح التجارة الخارجية، البيانات المتاحة للمجموعة 2000–2025،ص21-29.

الجدول (3) حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة(2000-2025) (مليار دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري
2000	498	440	58
2010	520	460	60
2011	550	490	60
2012	580	520	60
2013	600	540	60
2014	570	560	10
2015	530	550	20
2016	550	560	10
2017	590	580	10
2018	610	590	20
2019	610	590	20
2020	620	595	25
2021	622	598	210
2022	1024	850	174
2023	1015	880	135
2024	1424	1050	134
2025	1500	1100	160

المصدر: ألاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة ألاسكوا ، العدد (20)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000-2025،صفحات مختلفة.

الجدول (4) التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 2024 و2025

البند	2024	2025	نسبة التغيير %
الاستيرادات	10,312	10,422	%1
اعادة التصدير	4,815	5,159	%|7
الصادرات غير النفطية	6.812	12,407	%82
اجمالي التجارة الخارجية	21,949	27,989	%28

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ،2025، ص7.

يوضح الجدول (4) نمواً قوياً في التجارة غير النفطية، وبخاصة للصادرات غير النفطية مقارنةً بالفترة السابقة .

المبحث الرابع: قياس أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة(2000-2025)

يتناول هذا المبحث عرض النموذج القياسي وتحليل النتائج القياسية الخاصة بدراسة أثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية على الميزان التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000-2025) اعتماداً على نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.(VECM)

أولاً: تقدير النموذج القياسي لتأثير الهيكل السلعي على الميزان التجاري

باعتماد السلسلة الزمنية قيد البحث (2000-2025) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS سيكون تقدير معلمات الأنموذج، وقبل هذه الخطوة يجب إجراء مجموعة اختبارات للتأكد من الشروط الأساسية لاستخدام طريقة OLS من أجل الحصول على أفضل تقديرات غير متحيزة ومستوفية للشروط، وسوف نستخدم المتغيرات التالية:

$$TB_t = b0 + b1\ NONOILt + b2\ OILt + 3\ IMPt + ut$$

إذ إن:

- TBt: الميزان التجاري (مليار دولار).
- NONOILt: الصادرات غير النفطية .
- OILt: الصادرات النفطية.
- IMPt: الاستيرادات.

ثانياً :اختبار الاستقرارية(ADF Test)

وفقاً لاختبار جذر الوحدة يوضح الجدول (5) عدم استقرار السلسة الأصلية للمتغيرات عند المستوى سواء كان ذلك بوجود قاطع واتجاه عام أو قاطع فقط ، أو بدون قاطع واتجاه عام، وقد استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 1% بوجود قاطع واتجاه عام وقاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام ،إذ إن قيمة(t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبذلك تكون السلسلة متكاملة من الدرجة(1)I ، وقد أظهرت نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) أن جميع المتغيرات(الميزان التجاري، الصادرات النفطية، الصادرات غير النفطية، والاستيرادات)غير مستقرة عند المستوى، ولكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I ، وهذا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك على وفق منهجية جوهانسن ، وقد تبين أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول

الجدول (5) اختبار ديكي _ فولر الموسع

المتغير	قيمة ADF	Prob	درجة التكامل
الميزان التجاري	-4.112	0.012	I(1)
الصادرات النفطية	-3.875	0.018	I(1)
الصادرات غير النفطية	-4.325	0.009	I(1)
الاستيرادات	-3.654	0.025	I(1)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

ثالثاً :اختبار التكامل المشترك(Johansen Cointegration Test)

أثبت اختبار جوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أذ كانت إحصائية Trace أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية(5 %)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة بين الهيكل السلعي للتجارة الخارجية والميزان التجاري في الأجل الطويل، ويتبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

الجدول(6) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

الفرضية	Trace Statistic	Prob	القيمة الحرجة
None	47.82	0.001	29.79
At most1	21.44	0.006	15.49
At most2	7.12	0.008	3.84

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

رابعاً :نتائج نموذج تصحيح الخطأ(VECM)

أظهرت نتائج نموذج VECM أن معامل تصحيح الخطأ ECM(-1) كان سالباً ومعنوياً إحصائياً، مما يدل على وجود سرعة تعديل نحو التوازن طويل الأجل بنسبة تقارب 22% سنوياً.

كما بينت النتائج أن الصادرات غير النفطية كان لها أثر إيجابي ومعنوي على الميزان التجاري، إذ بلغ معاملها(0.65) ، مما يعكس أهمية التنويع الاقتصادي في دعم الاستقرار التجاري.

وفي المقابل كان أثر الاستيرادات سلبياً ومعنوياً(-0.58) ، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة الاستيرادات تؤدي إلى تقليص الفائض التجاري، أما الصادرات النفطية فقد حافظت على تأثير إيجابي، إلا أن معاملها كان أقل استقراراً مقارنة بالصادرات غير النفطية، مما يعزز فرضية ضرورة تقليل الاعتماد على النفط ، ويتبين أن زيادة تنويع الصادرات غير النفطية يرتبط بتحسن الميزان التجاري أكثر من النفط فقط ، ومازال النفط مهمًا لكنه أقل استقرارًا من غيره، كما أن الاستيرادات تؤثر سلبيًا على الميزان التجاري.

الجدول (7) نتائج نموذج تصحيح الخطأ(VECM)

الفرضية	المعامل	t-Statistic	Prob	الخطأ المعياري
ECM(-1)	-0.22	-2.95	0.012	0.074
الصادرات غير النفطية	0.65	4.23	0.001	0.154
الصادرات النفطية	0.40	2.75	0.014	0.145
الاستيردات	-0.58	-3.10	0.008	0.187

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

خامساً :الاختبارات التشخيصية للنموذج

أظهرت اختبارات Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أثبت اختبار ARCH عدم وجود مشكلة تباين متغير، وأكد اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، في حين أشار اختبار Ramsey RESET إلى سلامة توصيف النموذج.

الجدول(8) اختبارات صلاحية النموذج

الاختبار	الإحصائية	Prob	النتيجة
Breusch-Godfrey LM	1.87	0.191	لايوجد ارتباط ذاتي
ARCH	0.94	0.421	لايوجد تباين متغير
JARQUE-BERA	1.62	0.444	البواقي طبيعية
Ramsey-RESET	0.88	0.377	النموذج سليم

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

سادساً – تفسير النتائج القياسية

1. الانحراف من الاعتماد على النفط يُعطي نتائج أكثر استقرارًا وديمومة للنمو التجاري.
2. النمو في التجارة غير النفطية يدعم التوازن التجاري ويقلل الحساسية تجاه أسعار النفط العالمية.
3. نمو إعادة التصدير يعطي مؤشراً على تطور الاقتصاد كمنصة لوجستية عالمية في التجارة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- هنالك تذبذب كبير في نسبة مساهمة الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010-2025) ، إذ انخفضت مساهمة النفط في الصادرات مقارنة بالعقود السابقة، مع بقائه سلعة استراتيجية.

2- ارتفعت مساهمة الصادرات غير النفطية، وبخاصة الذهب والألمنيوم وإعادة التصدير.

3- اتسمت الاستيرادات بدرجة عالية من التنوع السلعي، إذ نلاحظ انخفاض كبير في تركّز الاستيرادات نتيجة تنوعها، ويدل ذلك على انتقال الاقتصاد من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى مرحلة تنويع نسبي متعدد المصادر.

4- حافظ الميزان التجاري على فائض نسبي خلال أغلب السنوات.

5- شهدت الفترة 2020 صدمة مؤقتة بسبب الجائحة تلاها تعافٍ سريع.

6- الاقتصاد الإماراتي قطع شوطًا مهمًا في تنويع هيكل التجارة الخارجية، كما أن التنويع الحالي ما زال ضمن إطار قطاعات مرتبطة بالطاقة أو التجارة الوسيطة.

7- درجة الانكشاف الاقتصادي على الأسواق العالمية مرتفعة بحكم طبيعة الاقتصاد المنفتح ، كما أن الهيكل السلعي أصبح أكثر توازنًا مقارنة بفترات سابقة.

8- تشير النتائج القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تنويع الصادرات وأداء الميزان التجاري في دولة الإمارات، كما أن تعزيز الصادرات غير النفطية يسهم في تقليل التقلبات وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

التوصيات

1- تعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ،وقد ساعد هذا على تنويع القاعدة التصديرية ، وعلى تقليل التقلبات الحادة التي تصيب الاقتصاد.

2- تطوير الصادرات التكنولوجية ، ودعم الصناعات المعرفية . وذلك لأن النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما يشكلان نسبة مهمة من إجمالي الصادرات.

3- توسيع قاعدة الإنتاج المحلي لتقليل الاستيرادات الاستهلاكية عن طريق اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، وتطوير المناطق الحرة، وتوقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة، وتطور البنية التحتية اللوجستية .....الخ .

4- يجب تتمتع الاستيرادات بدرجة عالية من التنوع السلعي، إذ نلاحظ انخفاض كبير في تركّز الاستيرادات نتيجة تنوعها،

5- لابد للاقتصاد الإماراتي أن يكون هناك تنويع في هيكل التجارة الخارجية، ولا يقتصر التنويع على قطاعات مرتبطة بالطاقة أو التجارة الوسيطة.

6- يجب التقليل من درجة الانكشاف الاقتصادي على الأسواق العالمية، لأنها مرتفعة بحكم طبيعة الاقتصاد المنفتح.

7- لابد من تنويع الشركاء التجاريين، عن طريق التأكيد على استمرار سياسات التنويع الاقتصادي ودعم القطاعات الصناعية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية.

المصـــــــــــــــادر

أولاً: المصادر العربية

1- الإسكوا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2024) ، العدد (21)، الأمم المتحدة، نيويورك.

2- ألاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة ألاسكوا (2023)، العدد (20)، الأمم المتحدة، نيويورك.

3- آغا، عقبة محمد نوري (2014)،الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية- حالة دراسية مقارنة لدول مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد ،العراق.

4- بن علي فتيحة، بن تركي أمينة(2023)، دراسة واقع التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة (2016-2021)، مجلة الميادين الاقتصادية،مجلد6،العدد1،الجزائر.

5- تقي ،عبد سالم(2016)، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،العراق.

6- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 2025،الكويت.

7- جميل ،طاهر(2019)، النفط والتنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (89)،الكويت.

8- سلمان، هيثم عبد الله (2019)، تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدولة قطر، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 1،المجلد3، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.

9- سليمان، سرحان أحمد عبد اللطيف (2018)، دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع القارة الإفريقية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4.

10- عباس، علا علي؛ الربيعي، فلاح خلف علي (2023)، تحليل التركيب السلعي لصادرات العراق باستخدام منهجية فضاء المنتجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

11- عبد الراضي، ياسر، آدم، حسين، فرحان، يوسف (2020)، دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية وكفاءتها مع دول حوض النيل، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 1، العدد 1.

12- عبد الراضي، ياسر؛ آدم، حسين؛ السهيلي، حمود (2023)، التحليل الاقتصادي لهيكل وكفاءة التجارة الخارجية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية،المجلد1، العدد3.

13- الفهداوي والمطلبي، خميس وسامر(2008)، الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي، مجلة النفط والتنمية، العدد (61)، بغداد.

14- الكواز، سعد محمود خليل؛ داوود، أكرم حنا (2013)، تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (1990–2009)، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 30.

15- محمد سيد عابد(2013)، التجارة الدولية، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، جمهورية مصر العربية.

16- محمد ، عبيد محمد (2024)، سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مكتبة اتحاد الإمارات، الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: المصادر الأنكليزية

17-International Monetary Fund (IMF)(2023). Economic Outlook and Trade Patterns in the Middle East. Washington, DC: IMF.